

رئيسي مجلسي البرلمان والسلطات الحكومية المختصة.

- يبدى المجلس رأيه، بمبادرة منه، أو بطلب من الحكومة أو أحد مجلسي البرلمان، في شأن مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان، لا سيما في مجال ملاءمتها مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.

- تقديم المساعدة والمشورة للبرلمان بغرفتيه بناء على طلب أي منهما، في مجال تقييم السياسات العمومية المرتبطة بحقوق الإنسان.

- العمل على تشجيع مواصلة مصادقة المملكة على المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان أو الانضمام إليها.

- إبداء الرأي في شأن مشاريع المعاهدات الدولية ذات الصلة والتي تخيلها السلطات العمومية المختصة على المجلس.

- المساهمة، بطلب من الحكومة، في إعداد التقارير التي تقدمها لأجهزة المعاهدات والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى المختصة، طبقا للالتزامات الدولية للمغرب وتعهداته. كما يعمل المجلس على تشجيع كافة القطاعات الحكومية والسلطات العمومية المعنية على تنفيذ الملاحظات الختامية، والتوصيات الصادرة عن الأجهزة المتعلقة بحقوق الإنسان.

- إجراء المشاورات اللازمة والتعاون مع كافة الهيئات المعنية بحقوق الإنسان، ولا سيما مجلسي البرلمان والسلطات الحكومية والهيئات القضائية والهيئات العامة أو الخاصة الأخرى.

- التعاون والشرابة مع منظومة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والمنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات الوطنية الأجنبية المختصة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ويعمل على تعزيز دور المملكة في هذا المجال على الصعيد الدولي.

- السعي بكل الوسائل المتاحة إلى تيسير وتشجيع علاقات التعاون والشرابة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها فيما بين السلطات العمومية المعنية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المختصة.

- يؤهل المجلس للقيام بالملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات.